الأمم المتحدة

A/79/268

الجمعية العامة

Distr.: General
1 August 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 18 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة: الحد من مخاطر الكوارث

تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

تقرير الأمين العام

موجز

أُعدَّ هذا التقرير بناءً على طلب الجمعية العامة الوارد في قرارها 152/78 بشأن الحد من مخاطر الكوارث. وهو يعطي لمحة عامة عن التقدم المحرز في بلوغ الهدف والغايات العالمية وأولويات العمل الواردة في إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، ويتضمن معلومات مستكملة عن تنفيذ الدعوات إلى العمل المبينة في استعراض منتصف المدة للإطار. ويتضمن التقرير فرعا يُعنى بتنفيذ خطة العمل التي وضعتها الأمم المتحدة للتأكد من توفير الحماية بواسطة نظم الإنذار المبكر إلى كلّ شخص على وجه الأرض بحلول عام 2027 (مبادرة نظم الإنذار المبكر للجميع). ويتضمن التقرير أيضا لمحة عامة عن الإجراءات العالمية المتخذة لمواجهة آثار ظاهرة النينيو.

* A/79/150.

300824 210824 24-14048 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - الحالة الراهنة فيما يتعلق بمخاطر الكوارث

1 - يطرأ حاليا تغير سريع على المشهد الراهن للمخاطر على الصعيد العالمي. إذ يؤدي تغير المناخ والآثار المتعاقبة والمركبة للنظم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المترابطة إلى إحداث تحول في أنماط الأخطار وقابلية التعرض لها والتضرر منها. وكان عام 2023 أشد الأعوام حرارة على الإطلاق، وأصبحت الأخطار المرتبطة بالمناخ مثل موجات الحر والفيضانات وحرائق الغابات أكثر تواترا وشدة[1]. وقد أبرزت هذه الظروف، إلى جانب الآثار المترتبة على الاتجاهات العالمية الكبرى، بما في ذلك التوسّع الحضري والتحولات الديمغرافية والتغير التكنولوجي وتنامي عدم المساواة وتزايد الاحتياجات الإنسانية، الطابع البنيوي للمخاطر وتأثيرها في مختلف القطاعات. ويشكل تضخم المخاطر، التي يحتمل أن تكون مقترنة بحلقات من الآثار المرتدة وبنقاط تحول، تذكيرا صارخا بالضرورة الملحة للعمل المتضافر من أجل الحد من مخاطر الكوارث.

2 - ويُظهر التقدم الذي أبلغته الدول الأعضاء إلى مرصد إطار سنداي نتائج متباينة في مختلف الغايات العالمية. وتتضح التحسينات في الحد من الوفيات الناجمة عن الكوارث على الصعيد العالمي لكل 000 100 نسمة (الغاية العالمية ألف) بمقدار النصف تقريبا، حيث انخفض معدل هذه الوفيات من 1,62 في العقد 2005-2014 إلى 0,82 في العقد 2014-2023. وزاد عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث بأكثر من الضعف، حيث ارتفع من 57 بلدا في عام 2015 إلى 129 بلدا في عام 2023، بينما أفاد 108 من البلدان بأن حكوماتها المحلية لديها استراتيجيات للحد من المخاطر (الغاية العالمية هاء). وتحسنت التغطية العالمية لنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، حيث أبلغ 108 من البلدان عن النفاذ إلى المعلومات والتقييمات المناسبة المتصلة بالمخاطر، وعن وجود رصد وتنبؤ، وخطط عمل، وآليات للنشر (الغاية العالمية زاي).

3 - بيد أنّ عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث (الغاية العالمية باء) ارتفع بمقدار الثلثين من 187 1 شخصا لكل 000 100 خلال العقد 2005-2014 إلى 032 2 شخصا لكل 000 100 في العقد 2014-2023. ولا تزال الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث مرتفعة ومن المتوقع أن تزداد دون أن تكون هناك تدابير وقائية قائمة. وقد كلّفت الكوارث العالم أكثر من 0,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المبلغة في الفترة 2015-2023 (الغاية العالمية جيم). وبلغ متوسط العدد السنوي لوحدات ومرافق البنية التحتية الحيوية التي دُمّرت أو تضررت بسبب الكوارث (الغاية العالمية دال) 428 94 وحدة ومرفقا خلال الفترة 2015-2023. وتعطلت أكثر من 1,6 مليون خدمة أساسية، بما في ذلك الخدمات التعليمية والصحية، بسبب الكوارث كل عام. ولا يزال التعاون الدولي لصالح البلدان النامية (الغاية العالمية واو) محدودا، حيث أبلغت هذه البلدان عن تلقيها، بالإضافة إلى التدفقات الرسمية الأخرى، ما يبلغ 3,5 بلايين دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2022 من أجل دعم إجراءات الحد من مخاطر الكوارث. وأُبلغ خلال الفترة 2005-2023 عن وجود ما يقرب من 900 1 برنامج ومبادرة في مجال نقل التكنولوجيا، وعن أكثر من 000 34 حالة من حالات المساعدة في تنمية القدرات.

4 - وأحرزت البلدان تقدما في تنفيذ إطار سِنداي، لكن بدرجات متفاوتة. وأصبح هناك فهم أفضل للمخاطر ومدى تأثيرها من حيث الخسائر والأضرار. ومع ذلك، فإن وتيرة نشوء المخاطر تفوق وتيرة الجهود المبذولة للحد منها، كما أن الفهم غير الكافي للمخاطر البنيوية يحد من تأثير السياسات والاستثمارات

(1) World Meteorological Organization (WMO), *The State of the Global Climate 2023* (Geneva, 2024).

والإجراءات الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث، حيث لا يزال هناك نقص في التنسيق بين المؤسسات وأخذٌ بالنهج الانعزالية. وتُوجه الموارد العالمية المخصصة للتمويل نحو التأهب للكوارث والتصدي لها بدلا من الوقاية منها، مما يجعل البلدان عالقة في دوامة التصدي للكوارث والتعافي من آثارها وإعادة التأهيل والإعمار.

5 - وزيادة فهم المخاطر الحالية والجديدة والناشئة والمقبلة أمر ضروري لكفالة الإدارة الفعالة لجهود التخفيف من المخاطر وبناء القدرة على الصمود، من أجل تحمل الصدمات ومجابهة الأخطار وإنقاذ الأرواح والحفاظ على سبل العيش. وحسبما يتضح من استعراض منتصف المدة لإطار سِنداي، فإن هناك حاجة إلى تعزيز القيادة والالتزام على جميع المستويات بين الحكومات والقطاع الخاص والأوساط العلمية والمجتمع المدني، وذلك لإحداث تحول من إدارة الكوارث إلى إدارة المخاطر وتغيير مسارات التنمية نحو الاستدامة الطويلة الأجل. ويشكل إدماج التفكير المتعلق بالقدرة على الصمود في الاستشراف والتخطيط الاستراتيجيين عنصرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. ويمكن لتوسيع نطاق الاستثمار وإجراءات التكيف من جانب القطاعين العام والخاص، ولا سيما بالنسبة للفئات الأشد ضعفا، ومعالجة أوجه النقص في القدرة على الصمود في مختلف جوانب خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أن يضمنا القدرة على الصمود في الميادين الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

ثانيا - التقدم المحرز في تنفيذ إطار سِنداي

الأولوية 1
فهم مخاطر الكوارث

6 - لقد تحسّن فهم المخاطر على مدار العام الماضي، بسبل منها جمع البيانات المتعلقة بمخاطر الكوارث واستخدامها لتعزيز فهم المخاطر البنيوية. وأحرزت البلدان تقدما في تسجيل وتبادل البيانات بشأن الخسائر الناجمة عن الكوارث وفي إجراء تقييمات المخاطر. وفي آذار/مارس 2024، كان عدد البلدان التي أبلغت عن التقدم المحرز في تحقيق الغايات العالمية من خلال مرصد إطار سنداي يبلغ 160 بلدا، منها، وللمرة الأولى، سيراليون وليسوتو ونيجيريا؛ وكان عدد البلدان التي أبلغت أيضا عن امتلاك قواعد بيانات وطنية بالخسائر الناجمة عن الكوارث يبلغ 112 بلدا.

7 - وعلى الرغم مما تحقق من تحسن كبير من حيث الإبلاغ عن البيانات إلى مرصد إطار سنداي، وكذلك من حيث جودة البيانات واكتمالها وحسن توقيتها، لا تزال هناك ثغرات، ولا سيما فيما يتعلق بتصنيف البيانات. وما زال هناك تحديان كبيران يتمثلان في البيانات التي تتطلب تعاونا شاملا لعدة قطاعات، بما فيها تلك المتعلقة بالغاية العالمية واو، والإبلاغ عن البيانات في البلدان التي تعاني من قيود في القدرات. ومع قيام الدول الأعضاء بتحسين قدراتها التقنية، بدأ الشركاء في التنمية يركزون جهودهم على البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة وتلك التي لا تقدم تقارير أو تقدم تقارير محدودة. واستجابة للطلب المتزايد على البيانات المناخية عن الخسائر والأضرار، يعكف مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تطوير جيل جديد من نظم تتبع الأحداث الخطرة والخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث، استنادا إلى نظام DesInventar لحصر الكوارث. ويربط النظام المطور الأرصاد الجوية والأحداث الخطرة بالمعلومات المتعلقة بالتأثيرات ذات الصلة والخسائر والأضرار وآثارها المتعاقبة لمواصلة بناء فهم شامل للمخاطر.

8 - ويتيح تعزيز التعاون بين الإحصائيين والعاملين في مجال الحد من مخاطر الكوارث والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني اتخاذ قرارات مستندة إلى البيانات وقائمة على الأدلة في مجال السياسات والاستثمارات من خلال تحسين فهم المخاطر. وقد جرى تعزيز الإطار العالمي المشترك للإحصاءات المتصلة بالكوارث لزيادة شموليته وشموله وتكامله باعتباره المعيار العالمي لجمع البيانات المتصلة بالكوارث وإدارتها وتحليلها ومشاركتها.

9 - ولا يزال عدم وجود تصنيف كاف للبيانات حسب نوع الجنس والسن والدخل والإعاقة يشكل عائقا أمام فهم وتحليل ومعالجة الآثار المتفاوتة للكوارث، بما في ذلك صياغة سياسات وبرامج للحد من مخاطر الكوارث، تكون قائمة على الأدلة ومراعية للمنظور الجنساني وشاملة للجميع. وحتى آذار/مارس 2024، لم يقدم بيانات مصنفة حسب نوع الجنس سوى 57 بلدا في إطار الغاية ألف بشأن الوفيات الناجمة عن الكوارث، و 45 بلدا في إطار الغاية باء بشأن الأشخاص المتضررين. وتتعاون حاليا منظومة الأمم المتحدة من أجل تحسين عمليات تصنيف البيانات من خلال بناء القدرات المتعددة التخصصات، وتعزيز فهم البلدان لمنهجية البيانات، وتشجيع توثيق التعاون فيما بين المؤسسات، وتطوير تكنولوجيات جديدة لتتبع وتسجيل بيانات الكوارث. فعلى سبيل المثال، ما فتئت منظمة الأمم المتحدة للطفولة تدعو إلى اعتماد بيانات مصنفة حسب السن لدعم تقييم الكوارث على نحو مراعٍ للأطفال.

10 - وعززت البلدان تحليل المعلومات المتعلقة بالمخاطر وحسّنت فرص الحصول على المعلومات بشأن المناخ والمخاطر من خلال أدوات إلكترونية لتوحيد البيانات المتصلة بقابلية التعرض للأخطار المتعددة والتضرر منها والآثار الناجمة عنها وإسقاطات المناخ. ونتيجة لذلك، تقوم البلدان والهيئات الإقليمية، بما في ذلك الوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث، بتنفيذ سياسات وبرامج أكثر وعيا بالمخاطر على المستويين الوطني والإقليمي.

11 - وقد اختار مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في دورته الثامنة والعشرين، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للاشتراك في استضافة أمانة شبكة سانتياغو لتجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار السلبية لتغير المناخ والتقليل منها إلى أدنى حد والتصدي لها، وذلك من خلال توفير المساعدة التقنية التحفيزية على الصعد المحلي والوطني والإقليمي. وستقدم شبكة سانتياغو المساعدة التقنية على جميع المستويات وستيسّر تبادل المعارف داخل البلدان النامية وفيما بينها. وستعمل الشبكة على توسيع نطاق فهم المخاطر فيما يتعلق بتأثيرات المناخ بطريقة منسقة ومتكاملة. وقد تعهدت الأطراف في الاتفاقية بتقديم ما مجموعه 40,7 مليون دولار لتفعيل الشبكة. وقرر المجلس الاستشاري للشبكة، في اجتماعه الأول المعقود في آذار/مارس 2024، أن يكون مقر الأمانة في جنيف.

12 - ومن خلال توافر موارد وافية[2]، واصل مشروع الشراكة المعنون "وسائل الإعلام تنقذ الأرواح" تحسين جودة الاتصالات في حالات الكوارث وكفاءتها، بتعزيز التعاون والنهوض بالتخطيط الفعال للاتصالات في حالات الأزمات. وجرى تدريب أكثر من 000 2 صحفي من 80 بلدا على تكنولوجيات الحد من مخاطر الكوارث ونظم الإنذار المبكر. ووُفرت التكنولوجيا الملائمة لإتاحة حصول لاجئي الروهينغيا على معلومات الإنذار المبكر في كوكس بازار في بنغلاديش.

(2) انظر https://www.preventionweb.net/risk-media-hub.

الأولوية 2

تعزيز سبل إدارة مخاطر الكوارث من أجل تحسين التصدي لها

13 - تشكل إدارة مخاطر الكوارث على نحو فعال وشامل حجر الزاوية في بناء القدرة على الصمود بشكل منسق وطويل الأمد. وهي تتطلب اتباع نهج متماسك ومنسق لضمان وضع سياسات قائمة على الوعي بالمخاطر في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات، بما يعكس النطاق الواسع للأخطار والمخاطر. ولئن كان ثلثا البلدان تطبق حاليا استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث، فلا تزال هناك حاجة إلى إجراء تحسينات كبيرة في سبيل ضمان التنفيذ الفعال لهذه الاستراتيجيات وإعطاء الأولوية لإدارة المخاطر المتعددة القطاعات.

14 - ويستلزم التصدي لمخاطر الكوارث المتغيرة وضع أطر قانونية وتنظيمية قوية، حيث يجب تحسين السياسات باستمرار وتعزيز آليات التنسيق بصفة مستمرة من خلال عمليات المراجعة الدورية. وقد أظهرت عدة بلدان، على مدار العام الماضي، النهج التي تتبعها لزيادة تعزيز آليات إدارة المخاطر لديها. فعلى سبيل المثال، دفعت تونغا قدما بتنفيذ قانونها المتعلق بإدارة مخاطر الكوارث لعام 2021 من خلال توعية أصحاب المصلحة المعنيين بالقانون الجديد، واعتمدت شيلي تشريعا جديدا لمعالجة العناصر الرئيسية، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر والحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي، ونقحت ألمانيا استراتيجيتها المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث مع التركيز على إدماج عنصر التكيف مع تغير المناخ فيها.

15 - ويجب أن يتم باستخدام السياسات والخطط إدارةُ المخاطر الحالية وفي الوقت نفسه تحديدُ المخاطر المستقبلية وتوقعها لكفالة اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب. ويمكن أن تؤدي تنمية القدرات وتبادل المعارف وتشجيع أوجه التآزر بين مبادرات الحد من مخاطر الكوارث ومبادرات التكيف مع تغير المناخ إلى زيادة تعزيز إدارة مخاطر الكوارث ومراعاتها من أجل بناء قدرة أكبر على الصمود على المدى الطويل. ولمعالجة الفجوات في المعارف والقدرات، أطلقت كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، دورة تدريبية للقيادة الفكرية بشأن تحقيق التآزر بين الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في حزيران/يونيه 2023، والتحق بالدورة أكثر من 000 7 مشارك حتى أيار/مايو 2024. وبذلت كيانات الأمم المتحدة جهودا متعددة لتعزيز اتساق السياسات، بطرق منها تقديم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة التقنية إلى 39 بلدا وتطبيق أداة استراتيجيته لتعميم مراعاة التكيف مع تغير المناخ في التنمية المستدامة. ووضع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، استنادا إلى الموارد والأدوات المتاحة، إرشادات تقنية بشأن تطبيق المعلومات المناخية من أجل الإدارة الشاملة للمخاطر[3].

16 - ويؤدي البرلمانيون دورا فريدا في تعزيز الأطر القانونية من خلال وضع التشريعات ذات الصلة وتعديلها، وكذلك من خلال تخصيص ميزانيات للتنفيذ. وما فتئ الممثلون البرلمانيون يضعون بشكل متزايد الحاجة الملحة لإدارة المخاطر، وتنمية القدرات على نحو مستديم، والتمويل، وإزالة مخاطر الاستثمار في طليعة الحوارات الرئيسية بشأن العمل المناخي والتنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تضمن إعلان نيروبي المعتمد في مؤتمر القمة الأفريقي المعني بالمناخ، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر 2023، دعوات لتعزيز الإنذار المبكر وإزالة مخاطر رأس المال الخاص من أجل تعزيز التنمية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

(3) مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (جنيف، 2023).

17 - وقد أُحرز تقدم في مجال التعاون الإقليمي من أجل إدارة مخاطر الكوارث. ويؤدي الفريق العامل الأفريقي المعني بالحد من مخاطر الكوارث دورا هاما في تعزيز التعاون الإقليمي من خلال تتبع تنفيذ برنامج عمل الاتحاد الأفريقي لتنفيذ إطار سِنداي (المرحلة الثانية، 2021-2025). وتسترشد الجهود المبذولة في منطقة المحيط الهادئ بإطار التنمية القادرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ وباستراتيجية قارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050. وفي الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي، حددت المنظمات الحكومية الدولية[4] بشكل جماعي مسارا استراتيجيا لإقامة شراكات أقوى وعقد اتفاقات تعاون أكثر فعالية بشأن الإدارة المتكاملة لمخاطر الكوارث. أما في المنطقة العربية، فقد ساهم أصحاب المصلحة في خطة العمل ذات الأولوية للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2025-2027، من أجل التعجيل بتنفيذ إطار سنداي والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث. وفي أوروبا ووسط آسيا، يؤدي التقدم المحرز في تنفيذ خريطة طريق المنتدى الأوروبي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2021-2030 إلى تسريع وتيرة العمل بشأن المجالات الأربعة ذات الأولوية المحددة فيها.

18 - وأُحرز تقدم في مجال إدارة المخاطر على المستوى المحلي، ولا سيما في المناطق الحضرية. ولما كانت التوقعات تشير إلى أن 60 في المائة من السكان سيعيشون في مراكز حضرية بحلول عام 2030، فإن توسيع نطاق القدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع المناخ في المناطق الحضرية هي كلها إجراءات ضرورية لحماية المواطنين ومرافق ونظم البنية التحتية المحلية. وتواصل مبادرة "جعل المدن قادرة على الصمود بحلول عام 2030"، المُنفذة في 87 بلدا يبلغ عدد سكانها مجتمعة 555 مليون نسمة، توسيع نطاق إدارة المخاطر على المستوى المحلي وتعزيز القدرة على الصمود في المناطق الحضرية. وعلى مدار عام كامل، حشدت المبادرة 30 حكومة وطنية و 11 رابطة وطنية للبلديات وأكثر من 725 1 حكومة محلية لتحليل المخاطر وإعطاء الأولوية لتدابير بناء القدرة على الصمود. ومنذ عام 2023، اختارت المبادرة 10 مدن إضافية[5] لتكون مراكز لبناء القدرة على الصمود نظرا لسجل إنجازاتها في مجال الحد من مخاطر الكوارث والتزامها بدعم البلديات الأخرى، ليصل مجموع المراكز إلى 28 مركزا على مستوى العالم.

19 - وتتطلب إدارة الحد من مخاطر الكوارث المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والشاملة لجميع أفراد المجتمع. وتتيح آلية سنداي لإشراك أصحاب المصلحة[6]، التي تضم ما يقرب من 900 عضو في 111 بلدا وتشمل تحالف القطاع الخاص من أجل مجتمعات قادرة على الصمود أمام الكوارث، مسارا مفتوحا ومنظما للمشاركة الشاملة للجميع والهادفة بين أصحاب المصلحة. وتوفر المنصة الإلكترونية للالتزامات الطوعية بموجب إطار سِنداي[7] حيزا لرصد التقدم المحرز ومشاطرة الإنجازات وتبادل الممارسات الجيدة وحشد مشاركة المجتمع بأسره في الحد من مخاطر الكوارث. ومع وجود 135 التزاما طوعيا نشطا على المنصة

(4) مركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، والوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث، والأمانة العامة لجماعة دول الأنديز، واجتماع وزراء وكبار مسؤولي السوق الجنوبية المشتركة المعني بالإدارة المتكاملة للمخاطر.

(5) باركارينا وبورتو أليغري، البرازيل؛ وتشوجي، الصين؛ وبوغوتا؛ وكيتو؛ وبون، ألمانيا؛ وخولون، إسرائيل؛ والبندقية، إيطاليا؛ وفروتسواف، بولندا؛ ومالمو، السويد.

(6) انظر www.undrr.org/implementing-sendai-framework/partners-and-stakeholders/stakeholder-engagement-mechanism.

(7) انظر https://sendaicommitments.undrr.org/.

وما مجموعه 666 منجزا مستهدفا تعهدت 701 منظمة بتحقيقها، فإن أصحاب المصلحة ملتزمون التزاما راسخا بتنفيذ إطار سنداي.

20 - وتتفاقم مخاطر الكوارث وآثارها بالنسبة لفئات مجتمعية معينة بسبب عوامل اجتماعية - اقتصادية. واستجابة للدعوة إلى العمل المبينة في استعراض منتصف المدة، أُطلقت خطة العمل للمسائل الجنسانية لدعم تنفيذ إطار سنداي بعد مشاورات شاملة أُجريت بين أصحاب مصلحة متعددين، بقيادة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وستدعم خطة العمل، التي تتضمن تسعة أهداف رئيسية و 33 إجراء موصى به، الحكومات وأصحاب المصلحة للحد من الآثار السلبية للتمييز الجنساني وعدم المساواة بين الجنسين في سياق الكوارث. وهي تهدف إلى تقليل مخاطر الكوارث بحلول عام 2030 من خلال زيادة الموارد المخصصة والأنشطة الموجهة للحد من مخاطر الكوارث على نحو مراعٍ للمنظور الجنساني. وتتخذ كيانات الأمم المتحدة حاليا إجراءات عاجلة لتعزيز تخطيط التنمية وإدارة المخاطر على نحو مراعٍ للمنظور الجنساني.

21 - وكشفت الدراسة الاستقصائية العالمية لعام 2023 التي أجريت بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة والكوارث[8] عن إحراز تقدم محدود في الحد من مخاطر الكوارث بطريقة مراعية لاعتبارات الإعاقة وعن مواجهة تحديات مستمرة على الصعيد العالمي. فعلى وجه التحديد، أفاد 84 في المائة من المستطلعين بعدم امتلاكهم خطة تأهب شخصية لمواجهة الكوارث في حال وقوعها، مقارنة بنسبة 71 في المائة في عام 2013. وهناك حاجة إلى إجراء تحسينات عاجلة لإدماج الاعتبارات المتعلقة بالإعاقة في إدارة الحد من مخاطر الكوارث. ولدعم التقدم المحرز على الصعيد المحلي، جرى تدريب ما يقرب من 200 1 مشارك من 141 بلدا وإقليما على استخدام المرفق الخاص بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جانب بطاقة قياس القدرة على الصمود في وجه الكوارث في المدن[9]، وتقوم 21 مدينة من 10 بلدان بتنفيذ إجراءات لزيادة تعزيز إدماج منظور الإعاقة.

الأولوية 3

الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل بناء القدرة على مواجهتها

22 - لا يحمي الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث الأرواحَ وسبل العيش والأصول فحسب، بل يمكن أن يحقق أيضا المزيد من الفوائد الإضافية، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تعزز القدرة على الصمود. ومع ذلك، لا توجد حاليا استثمارات كافية، مع اتساع فجوات التمويل في سياق مخاطر الكوارث التي يتزايد حاليا طابعها البنيوي والمترابط والمتعاقب بوتيرة متسارعة. ويتركز التمويل بشكل كبير على الاستجابة للطوارئ، مع تخصيص 0,5 في المائة فقط من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية للوقاية والتأهب.

(8) United Nations Office for Disaster Risk Reduction, *2023 Global Survey Report on Persons with Disabilities and Disasters* (Geneva, 2023).

(9) United Nations Office for Disaster Risk Reduction, "Advancing disability inclusion in local disaster risk reduction", annex for the inclusion of persons with disabilities, January 2024. متاح على الرابط التالي: https://mcr2030.undrr.org/disability-inclusion-scorecard.

23 - وإجراء تحليل واف لتكلفة وعائد الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات يمكن أن يدلل على الفعالية من حيث التكلفة، ويشجع التدابير الاستباقية من أجل الوقاية والتأهب، ويعزز جهود الدعوة بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، أجرت فيجي، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الآسيوي، تقييما للآثار المالية الناجمة عن الكوارث وحددت إجراءات استراتيجية لإدارة التكاليف العامة المتزايدة المتكبدة بسبب الكوارث، مثل استراتيجيات وأدوات التمويل الاستباقي للمخاطر قبل وقوعها. ويمكن تحسين تصميم المساعدة الإنمائية الرسمية بحيث توجه خصيصا لمعالجة الضعف المتعدد الأبعاد، مع ملاحظة أن المنح والتمويل الميسَّر يظلان أمرين حاسمين بالنسبة للبلدان الضعيفة لتعبئة الموارد من أجل الحد من مخاطر الكوارث، بسبل منها أدوات التمويل المختلط.

24 - وتتيح الدعوات المتزايدة لمواصلة إصلاح المؤسسات المالية الدولية فرصة لتحسين إدماج تحليل الأخطار المتعددة على المدى الطويل في القرارات، وإدراج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في الهياكل والآليات المالية المصممة للوقاية من الكوارث والتصدي لها، مثل التسهيلات الائتمانية في حالات الطوارئ. ولئن كان وعي القطاع الخاص آخذا في الازدياد، فهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات محددة إضافية لجذب المزيد من الاستثمارات في جهود الحد من مخاطر الكوارث والتشجيع على زيادة تلك الاستثمارات، بسبل منها منتجات التأمين والدعم المقدم إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ففي القطاع الزراعي، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تحسين فرص الحصول على التمويل المتعلق بالمخاطر وآليات الحماية الاجتماعية المشتملة على مواجهة الصدمات إلى دعم سبل العيش الريفية المعرضة بشدة لتأثير الكوارث.

25 - ولتعبئة أسواق رأس المال، لابد من وضع معايير موثوقة وعملية. فبدون هذه المعايير، سيفتقر المستثمرون إلى الثقة وسيواجهون صعوبات في تحديد فرص الاستثمار. ويحتوي إطار تصنيف القدرة على تحمل تغير المناخ[10] على تعاريف ومعايير محسنة لتصنيف الاستثمارات القادرة على تحمل تغير المناخ بطريقة منهجية وشفافة. وبالمثل، يتضمن "دليل تمويل التكيف والقدرة على الصمود"[11] خريطة طريق عملية للاستثمارات في 100 من الأنشطة المؤثرة. ويمكن للمبادئ التوجيهية الإضافية لوضع المعايير السوقية أن تدعم البلدان في تيسير الاستثمارات من أجل الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود، بطرق منها سندات القدرة على الصمود. ويساعد المجلس الاستشاري للمستثمرين التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في تعبئة الاستثمارات من أجل الوقاية من الكوارث وزيادة قدرة المجتمعات على الصمود، بينما تعمل حاليا شبكة كبار الموظفين المعنيين بالقدرة على الصمود على تعزيز قدرة المنظمات على الصمود في مواجهة المخاطر من خلال نهج قائم على النظم.

26 - وفي حوار غير رسمي بشأن بناء القدرة على الصمود على الصعيد العالمي وتعزيز التنمية المستدامة من خلال ربط البنى التحتية، أبرزت الجمعية العامة أهمية الآليات العامة والهياكل التحفيزية لتيسير الاستثمار في البنى التحتية القادرة على الصمود، في مجالات مثل التجارة والنقل والسياحة، من أجل تعزيز القدرة على الصمود في وجه الأزمات المقبلة، والحد من أوجه عدم المساواة، والتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسُلط الضوء على المساعي الإقليمية مثل مبادرة البحار الثلاثة لأهمية هذه المساعي في تعزيز أمن الطاقة والاستقرار الاقتصادي. ولتقييم قدرة البنى التحتية على الصمود، يجري تنفيذ المنهجية

(10) United Nations Office for Disaster Risk Reduction, *Designing a Climate Resilience Classification Framework: To Facilitate Investment in Climate Resilience through Capital Markets* (Geneva, 2023).

(11) متاح على الرابط التالي: https://www.undrr.org/publication/guide-adaptation-and-resilience-finance.

العالمية لاستعراض قدرة البنى التحتية على الصمود في بوتان، وتونغا، وجمهورية مولدوفا، وشيلي، وغانا، ومدغشقر، وهي منهجية وضعها كل من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث. وعلاوة على ذلك، تدعم أداة بناء قدرة الأصول العقارية على الصمود تعزيز استمرارية تصريف الأعمال وقدرة الأصول على الصمود في القطاع الخاص في الإمارات العربية المتحدة.

27 - ويكتسي تخصيص الموارد المالية المحلية بفعالية للوقاية من الكوارث والتصدي لها أهمية بالغة للحفاظ على المكاسب المحققة في مجال التنمية المستدامة. بيد أن النسبة المخصصة حاليا من الميزانيات الوطنية للوقاية من المخاطر أقل من 1 في المائة. ويمكن لتعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة أن يساعد الحكومات على حشد التمويل ومواءمته مع جميع أبعاد الاستدامة وعلى إدارة المخاطر وتوسيع نطاق المشاركة ومراعاة المنظور الجنساني في تصميم سياسات التمويل وتنفيذها ورصدها. ويستخدم بالفعل أكثر من 85 بلدا أطر التمويل الوطنية المتكاملة على المستوى القطري، ويجب الاستمرار في تسخير الزخم المتنامي فيما يتعلق بالأخذ بها، بما في ذلك من خلال خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة.

28 - وتشيع حاليا أوجه انعدام الكفاءة في استخدام الموارد، حيث يستمر التعامل مع عنصري الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ بشكل منفصل. ويوفر دليل التصميم والتصنيف المعنون "توسيم الميزانيات للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ"[12] توجيهات للحكومات بشأن تحديد مقدار النفقات العمومية وتتبعها بطريقة متكاملة من خلال تحديد الفجوات التمويلية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد العامة المحدودة. ويجب أيضا استكمال استراتيجيات إدارة المخاطر بمشاريع استثمارية مقبولة مصرفيا لتعزيز تعبئة الموارد المحلية والدولية وتشجيع الاستثمارات القائمة على الوعي بالمخاطر. وقد وضعت بنغلاديش استراتيجيات شاملة لتمويل الحد من مخاطر الكوارث من شأنها تيسير الحصول على القروض وزيادة الاستثمارات القائمة على الوعي بالمخاطر. وبدأت أيضا سيشيل، وكينيا، ومدغشقر، وموريشيوس في تقييم التدفقات الحالية لتمويل الحد من مخاطر الكوارث وخصصت تكاليف في الميزانية لخطط العمل بشأن الحد من مخاطر الكوارث.

29 - وقد أظهرت الإجراءات الوقائية والاستباقية مجتمعةً فوائد يمكن إثباتها، كما في حالة تفشي الجراد الصحراوي في القرن الأفريقي، حيث أمّنت الاستثمارات الغذاء لما يقرب من 42 مليون شخص في أعقاب تفشي الجراد[13]. وعلى الصعيد العالمي، لا يتوفر القدر الكافي من التمويل المرتَّب مسبقا. ويمكن أن يؤدي تحسين نظم البيانات ومنهجياتها وتكنولوجياتها، إلى جانب بناء القدرات، إلى تعزيز عملية التنبؤ من أجل اتخاذ المزيد من الإجراءات الاستباقية. ويدعم دليل جديد للتمويل الاستباقي[14] الجهات الفاعلة في تحديد وزيادة التمويل المتاح لاتخاذ الإجراءات اللازمة قبل وقوع الأخطار المتوقعة للحد من آثارها.

(12) متاح على الرابط التالي: https://www.undrr.org/publication/budget-tagging-disaster-risk-reduction-and-climate-change-adaptation-guide-design-and.

(13) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، *أثر الكوارث على الزراعة والأمن الغذائي 2023: تجنّب الخسائر والحد منها من خلال الاستثمار في القدرة على الصمود* (روما، 2023).

(14) United Nations Office for Disaster Risk Reduction, "Anticipatory finance: An introductory guide" (Geneva, 2024).

30 - ويتزايد حاليا ظهور الاستثمار في الوقاية والقدرة على الصمود في السياسات الاقتصادية العالمية. فقد جدد وزراء خارجية مجموعة الدول السبع، في بيان اعتمد خلال اجتماعهم المعقود في نيسان/أبريل 2024، التزامهم باتخاذ إجراءات قبل وقوع الكوارث من خلال العمل على نطاق ركائز العمل الإنساني والتنمية والسلام للحد من المخاطر، وتوقع الكوارث والتأهب لها، وتقليل آثار الكوارث على المجتمعات المحلية والبنية التحتية إلى أدنى حد. ووضعت مجموعة العشرين، تحت رئاسة الهند، خريطة طريق محددة زمنيا[15] لحفز العمل بشأن الأولويات الخمس للفريق العامل التابع لها المعني بالحد من مخاطر الكوارث، ألا وهي: نظم الإنذار المبكر، والبنى التحتية القادرة على الصمود، وأطر التمويل المتكاملة، والنظم العالمية للتعافي من الكوارث، والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية، وذلك بدعم من عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ركزت الرئاسة البرازيلية الاهتمام على معالجة عدم المساواة والضعف باعتبارهما من العوامل الحاسمة المسببة للمخاطر. وشملت المنجزات المستهدفة الرئيسية التوعية بتكنولوجيا الهواتف المحمولة المستخدمة للإنذار المبكر، والنهج المجتمعية، والبنى التحتية القادرة على الصمود، بالإضافة إلى خلاصة وافية للممارسات الجيدة بشأن الحلول القائمة على الطبيعة[16]. وفي عام 2024، قرر منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية ضمان أن تحد سياسات التنمية الصناعية واستثماراتها من مخاطر الكوارث وأن تعزّز القدرة على الصمود[17]. ويمكن تحقيق المزيد من التقدم بشأن النهج المنتظمة للاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من خلال المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في عام 2025.

الأولوية 4
تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية وإعادة البناء بشكل أفضل في مرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار

31 - تؤكد زيادة مخاطر الكوارث على الحاجة إلى تعزيز التأهب للكوارث من أجل التصدي لها، من خلال العمل تحسبا لوقوع الأحداث الكارثية وكفالة توافر القدرات اللازمة للتصدي لها بشكل فعال وللتعافي منها. ولذلك فإن إدماج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في عمليات التخطيط أمر بالغ الأهمية لإحراز تقدم بشأن الأولوية الرابعة. ومع ذلك، لا تزال البلدان تواجه تحديات مستمرة في استعدادها للتعافي المتسم بالقدرة على الصمود، بما في ذلك فيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية والتمويل. وبالنسبة للبلدان المتضررة من الكوارث، يمكن أن تؤدي عواقب عدم كفاية التأهب للتصدي للكوارث والتعافي منها إلى تفويت فرص إدماج القدرة على الصمود في مرحلة التعافي، حيث تتفاقم الخسائر الناجمة عن الكوارث لتتجاوز التبعات المباشرة للأحداث الكارثية وتتأثر المجتمعات المحلية الأشد فقرا وتهميشا بشكل غير متناسب.

32 - ويلزم تعزيز بناء قدرات المجتمعات المحلية وتحسين تمكينها لزيادة الاستعداد للتعافي على جميع المستويات. وقد عزز برنامج "الاستعداد لإعادة البناء" في الفلبين قدرة الحكومة المحلية على التعافي من الكوارث بصورة أفضل وأسرع. وغطى البرنامج أنشطة ما قبل الكوارث وما بعدها، مثل جمع البيانات المرجعية، وإعداد خطة للتعافي، والتمويل، وتيسير إجراءات الشراء والعمليات في حالات الطوارئ، وصياغة

(15) متاح على الرابط التالي: https://g20drrwg.preventionweb.net/2024/g20-working-group-areas.

(16) متاح على الرابط التالي: https://www.undrr.org/publication/good-practices-increasing-application-nature-based-solutions-and-ecosystem-based.

(17) انظر E/FFDF/2024/3.

استراتيجية للاتصالات، ووضع آليات للرصد والتقييم. ويجري حاليا تعزيز عمليات تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث من خلال تطبيق منهجيات وإرشادات متطورة، بما في ذلك عمليات تقييم التأثير الإنساني المترتب على الكوارث، وإدماج مراعاة ظروف النزاع والتوجيهات بشأن التعافي وإعادة الإعمار على نحو مراعٍ للمنظور الجنساني. وهذا لا يدعم إعادة الإعمار المادي فحسب، بل يدعم أيضا التعافي المتسم بالقدرة على الصمود والمرتبط بالتنمية المستدامة الطويلة الأجل. وقد قامت سبعة بلدان[18] بتكييف المبادئ التوجيهية بشأن عمليات تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث وإطار التعافي من الكوارث مع القطاعات الحيوية الخاصة بكل بلد، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين. ويمكن للاحتياجات والتوصيات المسلط عليها الضوء في مرحلة إعادة البناء بشكل أفضل وتحقيق التعافي أن تقلل من الأضرار والخسائر المرتبطة بالأحداث المستقبلية.

33 - وقد اجتمع في المنتدى الدولي للتعافي، الذي عُقد في عام 2014 في كوبي باليابان، أكثر من 300 مشارك لتبادل أفضل الممارسات وتقديم حلول عملية وقابلة للتكييف بشأن التحديات التي تواجهها البلدان في التعافي بعد الكوارث وإعادة البناء بشكل أفضل، مثل الفجوة بين التطلعات والتنفيذ، ونقص التنسيق بين الوزارات، والحاجة إلى أن يكون التعافي أكثر شمولا للجميع. ويلزم اتباع نهج شامل للجميع من أجل إشراك المجتمعات المحلية في عمليات التأهب والعمل الاستباقي وجهود الاستجابة والتعافي وإعادة التأهيل والإعمار. ومن الضروري تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التصرف باعتبارها أول المستجيبين من خلال إذكاء الوعي بقابلية تعرض المجتمع المحلي للأخطار وتشجيع ثقافة الحد من المخاطر. وتُظهر الإجراءات والنظم المنسقة التي جرى تفعيلها استجابة للزلزال ولأمواج تسونامي اللذين ضربا شبه جزيرة نوتو في اليابان استعدادا قويا للتعافي.

34 - ويحدد التقرير المتعلق *بالوضع العالمي لنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة*[19] الثغرات والتحديات والعقبات التي تواجهها البلدان في نظم الإنذار المبكر. ولم يبلغ عن امتلاك نظم فعالة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة سوى 101 من البلدان. وهناك تفاوت ضمن نظم الإنذار المبكر القائمة في التقدم المحرز بشأن المعرفة بمخاطر الكوارث، والرصد والتنبؤ، والنشر والاتصال، والتأهب للاستجابة. ولا يزال استيعاب الجميع يشكل تحديا ويتطلب تحديدا منهجيا لاحتياجات الفئات المهمشة والفئات السكانية الضعيفة قبل وقوع الكارثة، بما في ذلك وضع خطط تأهب لاتخاذ تدابير الاستجابة الموجهة تحديدا لإنقاذ الأرواح والحفاظ على سبل العيش. ووجود نظم مجتمعية للإنذار المبكر في الاستجابة للكوارث أمر بالغ الأهمية، مما يسلط الضوء على أن فعالية الإنذار في حالات الطوارئ مرهونة بالعمل المبكر من جانب الأفراد والشركات.

35 - وتتوقف فعالية العمل الاستباقي على مستوى التأهب للاستجابة للكوارث، بما في ذلك وجود ما يتصل بهذا الشأن من بروتوكولات وخطط تأهب وخطط طوارئ وخطط استجابة وتمويل متفق عليه مسبقا، وكذلك القدرة التشغيلية الكافية. وتُبذل جهود متزايدة لتحسين ربط البرامج الإنسانية والإنمائية، وذلك لضمان توجيه إجراءات الاستجابة والتعافي نحو إعادة البناء بشكل أفضل. وعززت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة إدماج عنصر الحد من مخاطر الكوارث في برامج التنمية المستدامة. وقامت كيانات متعددة تابعة للأمم المتحدة، بدعم من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، بتيسير إطار العمل الاستباقي للأعاصير المدارية في فيجي،

(18) أرمينيا، وبنما، وسري لانكا، وفيجي، وقيرغيزستان، وكمبوديا، وكولومبيا.

(19) مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (جنيف، 2023).

وهي مبادرة تساعد في توفير التمويل والدعم قبل بلوغ الإعصار اليابسة. ويدعم العمل الجاري في مناطق آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا والدول العربية، بتيسير من الأمم المتحدة، دمج العمل الاستباقي والحد من مخاطر الكوارث من خلال المشاركة في آليات التنسيق على الصعيدين الإقليمي والوطني.

36 - وتُعزَّز قدرة الحكومات المحلية على التعافي من الكوارث من خلال جمع البيانات المرجعية، وصياغة خطط التعافي، وتيسير إجراءات الشراء والعمليات في حالات الطوارئ، ووضع استراتيجيات للاتصالات وآليات للرصد والتقييم. ولقد سلطت الجهود المبذولة للتعافي بعد إعصار فريدي الحلزوني الذي ضرب مدغشقر وملاوي وموزامبيق الضوء على أهمية التقييمات التعاونية والدعم ذي الأولويات المحددة، وأبرزت ضرورة مشاركة أصحاب المصلحة ومراعاة التنمية القائمة على الوعي بالمخاطر في التخطيط للقدرة على الصمود. وتقدم هذه الممارسات أطر عمل قابلة للمحاكاة تدمج قيمة الاستثمار الاستراتيجي والنهج القائمة على البيانات والجهود التعاونية في بناء مجتمعات محلية قادرة على الصمود. ويمكن أيضا للخطط الموضوعة بشأن التعافي المتسم بالقدرة على الصمود والاستدامة والمراعية للمخاطر المتعلقة بتغير المناخ والتدهور البيئي، بما في ذلك فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية، أن تدعم تطبيق الجهود الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل في مرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار من خلال الحلول القائمة على الطبيعة والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية.

37 - وقد ركز اليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023 واليوم العالمي للتوعية بأمواج تسونامي في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 على موضوع "مكافحة عدم المساواة من أجل مستقبل يتسم بالقدرة على الصمود"، مع تسليط الضوء على الآثار غير المتناسبة التي تحلّ بالأشخاص الأكثر عرضة للخطر. واحتفى حفل توزيع جوائز التميز في العمل القيادي للشبكة الدولية للمرأة للحد من مخاطر الكوارث، الذي عُقد في الفلبين، بالدور القيادي للمرأة وبالعمل الذي تضطلع به في مجال الحد من مخاطر الكوارث في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتفاعلت حملة "#اصعدوا إلى الأرض المرتفعة" (#GetToHighGround) مع المجتمعات المحلية في جهود التأهب لأمواج تسونامي، بما في ذلك السير في الطرق المحددة للإخلاء هربا من أمواج تسونامي، وتحديث اللافتات، ورفع مستوى الوعي، ومراجعة الخطط المتعلقة بأمواج تسونامي على الصعيدين الوطني والمحلي. وجرت الفعاليات في مختلف المناطق المعرضة لخطر أمواج تسونامي، وأقيمت الفعالية الرئيسية في تونغا، وتضمنت تقديم تدريبات للطلاب فيما يتعلق بأمواج تسونامي وخرائط جديدة للإخلاء هربا منها. وبلغ عدد مرات ظهور هذه الحملات العالمية مجتمعةً على وسائل التواصل الاجتماعي أكثر من 000 900 مرة عبر مختلف القنوات. ويمكن أن تساعد تنمية القدرات لمواجهة أخطار متعددة البلدانَ على الكشف عن أمواج تسونامي التي تسببها قوى أخرى غير الزلازل. ويشكل تعزيز نظم الإنذار المبكر بأمواج تسونامي لتغطية جميع المجتمعات المحلية المعرضة للخطر، ولا سيما الفئات الضعيفة، أمرا أساسيا للبقاء على قيد الحياة وتقليل الأضرار إلى أدنى حد.

ثالثا - الحد من مخاطر الكوارث في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل

38 - أحرزت أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل تقدما في تنفيذ إطار سنداي، بما في ذلك من خلال التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومع ذلك، لا تزال التحديات المتعلقة بالبيانات والقدرات الإحصائية

والتكنولوجية وإدارة مخاطر الكوارث والإدارة الشاملة للمخاطر تعيق تقدم هذه البلدان. وتُظهر البيانات المستقاة من مرصد إطار سنداي الآثار غير المتناسبة للكوارث على مختلف مجموعات البلدان (انظر الجدول)، ويكون هذا التفاوت في الآثار شديدا بصفة خاصة في معدل الوفيات الناجمة عن الكوارث. ففي أقل البلدان نموا، يرتفع معدل السكان المتضررين من الكوارث بالنسبة للفرد الواحد عن المتوسط العالمي بمقدار 1,3 مرة فقط، ولكن معدل الوفيات أعلى بمقدار 2,5 مرة. وبالمثل، أفادت الدول الجزرية الصغيرة النامية بأن عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث بالنسبة للفرد الواحد بلغ 0,9 مرة المتوسط العالمي، لكنها عانت من معدل وفيات أعلى بمقدار 1,9 مرة. وترتفع الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة سنويا عن الكوارث عن المتوسط العالمي بمقدار 5,8 مرات في البلدان النامية غير الساحلية وبمقدار 2,6 مرة في البلدان المتوسطة الدخل. ولا تزال هذه المجموعات تحظى بالأولوية لدى مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وفي المبادرات العالمية بشأن الحد من مخاطر الكوارث، مثل مبادرة نظم الإنذار المبكر للجميع والمبادرة المعنية بنظم الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية.

جدول

أثر الكوارث، حسب مجموعات البلدان (المتوسطات السنوية)

مجموعة البلدان	*معدل الوفيات المرتبطة بالكوارث، 2014-2023 (لكل 000 100 نسمة)*	*عدد الأشخاص المتضررين، 2014-2023 (لكل 000 100 نسمة)*	*النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي المُبلغ عنها كخسائر اقتصادية مباشرة، 2015-2022 (النسبة المئوية)*	*وحدات ومرافق البنية التحتية الحيوية التي دُمّرت أو تضررت، 2014-2023*
أقل البلدان نموا	2,05	2 732	2,39	35 026
البلدان النامية غير الساحلية	2,38	3 022	1,85	32 670
الدول الجزرية الصغيرة النامية	1,55	1 859	0,25	412
البلدان المتوسطة الدخل	0,67	2 065	0,83	76 268
المتوسط العالمي	0,82	2 032	0,32	94 428

المصدر: مرصد إطار سنداي، 2024.

39 - واتسمت وتيرة تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2022-2031، منذ اعتماده في عام 2022، بالتفاوت عبر مختلف البلدان والمناطق. ولا يزال المشهد المعقد والمتطور للمخاطر، إلى جانب تزايد حدة الكوارث وتواترها، يقوض التقدم المحرز، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى زيادة الاستثمار في التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وتواجه أقل البلدان نموا قيودا كبيرة في مجال القدرات فيما يتعلق بتنفيذ إطار سنداي. وتشمل التحديات الرئيسية الافتقار إلى التنسيق بين القطاعات، ومحدودية توافر البيانات، وتقلص الحيز المالي الذي يحد من قدرة هذه البلدان على تنفيذ سياسات التنمية. وبالإضافة إلى الحالات الإنسانية وحالات النزاع، ظهرت تحديات تتعلق بالحد من مخاطر الكوارث، ولا سيما في مجالي التأهب والحماية الاجتماعية. ويواصل المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بناء القدرات القطرية، والدعوة إلى مراعاة قابلية التعرض للأخطار والتضرر منها في التقييم المتعلق بالرفع من فئة أقل البلدان نموا، والمساعدة في إدماج عنصر الحد من مخاطر الكوارث في استراتيجيات الانتقال السلس.

40 - وجرى بذل جهود في أقل البلدان نموا لإدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع آثار الكوارث المرتبطة بالمناخ. فقدّم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث الدعم في كل من جزر القمر وجيبوتي والسودان

وموريتانيا واليمن لتطوير القدرات في مجال تطبيق الإدارة الشاملة للمخاطر في الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث ولإنشاء منابر وطنية للحد من مخاطر الكوارث. وفي حين أبلغ 20 بلدا فقط من أقل البلدان نموا عن امتلاكها نظما للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، فقد حقق العديد منها فهما أفضل للثغرات في هذه النظم. وتعمل البلدان على تطبيق نهج متعدد أصحاب المصلحة لوضع وتنفيذ خريطة طريق لكفالة تغطية كاملة عن طريق نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة. ويكمن أحد التحديات الكبيرة التي تواجه نشر الإنذار المبكر في أوجه القصور التي تعتري شبكات الاتصالات لدى أقل البلدان نموا.

41 - وتواجه البلدان النامية غير الساحلية تحديات معينة في مجال الحد من مخاطر الكوارث بسبب عدم امتلاكها لمنافذ برية إلى البحر وبُعدها الجغرافي، ولا سيما فيما يتعلق بالبنية التحتية للنقل وشبكات الاتصالات والطرق التجارية، التي يمكن أن تتأثر أيضا بالاضطرابات في بلدان المرور العابر. ولم يركز برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 بشكل خاص على الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود، ولكن وجهت دعوات قوية للمضي قدما في هذا العمل خلال الاجتماعات الاستعراضية الإقليمية الثلاثة التي عقدت في عام 2023. كما سلطت اللجان التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية الضوء على هذه المسألة باعتبارها ذات أولوية. وأوضحت الدول الأعضاء، على وجه الخصوص، الحاجة إلى الدعم فيما يتعلق ببناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، وتطوير بنية تحتية قادرة على الصمود، والخسائر والأضرار، ونظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة.

42 - وقد نالت عملية تسريع تنفيذ إطار عمل سِنداي في البلدان النامية غير الساحلية دعماً منهجياً من منظومة الأمم المتحدة من خلال المشاركة في وَضْع التحليلات القُطرية المشتركة وأُطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، فضلاً عن تعزيز العمل مع المنسّقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القُطرية. وقد مكَّن الموظفون الوطنيون الذين تم نشرهم في أرمينيا وجمهورية مولدوفا وطاجيكستان وكازاخستان من تقديم دعم مصمَّم خصيصاً لتلبية احتياجات البلدان، بما في ذلك نُظم الإنذار المبكر والبنية التحتية القادرة على الصمود وتحليل مخاطر الكوارث.

43 - وتواصِل الدول الجزرية الصغيرة النامية تعزيز قدراتها الإحصائية وإدماج استراتيجيات الحدّ من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغيُّر المناخ. وقد ساعدت الاستعراضات والتحليلات المؤسسية للاستثمارات اللازمة لامتلاك القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث والقدرة على تحمُّل تغيُّر المناخ، وتوسيم الميزانيات، وتتبُّع نفقات الحدّ من مخاطر الكوارث والتكيُّف مع تغيُّر المناخ على تعزيز التقدُّم المحرَز على صعيد الأولويَّتين الأولى والثانية لإطار سِنداي. وفي جميع المناطق الثلاث للدول الجزرية الصغيرة النامية، استفادت الحكومات وأصحاب المصلحة من تبادُل الآراء فيما بين الأقران والتدريب على تصميم مراكز عمليات الطوارئ وإنشائها وتفعيلها بصفتها هيكلاً تنسيقياً لجمع المعلومات وتحليلها وتبادلها، الأمر الذي يعزّز نَهْجاً مراعياً لتعدُّد الأخطار إزاء إدارة المخاطر.

44 - وتحدّد خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي اعتُمدت في أيار/مايو 2024، تعميمَ الحدّ من مخاطر الكوارث كأولوية واضحة، مع الإقرار بأهمية الحدّ من مخاطر الكوارث، وبناء القدرة على الصمود، والاستثمار في البنية التحتية القادرة على الصمود. وترحّب الخطة بمبادرة نُظم الإنذار المبكر للجميع، والمبادرة المعنيّة بنظم الإنذار المبكّر بالمخاطر المناخية، ومبادئ البنية التحتية القادرة على الصمود بصفتها مساهمات في تحقيق الازدهار القادر على الصمود في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولأنّ الدول

الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تواجه أوجُه ضعف محدَّدة من جرّاء جغرافيتها ومساحتها ومواقعها النائية وتنوعها الاقتصادي، توفر العملية الجارية بشأن مؤشر الضعف المتعدّد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة منبراً للمناقشات بشأن تحديد ومعالجة أوجُه ضعف محدّدة والتعرض للأخطار.

45 - وتواجه البلدان المتوسطة الدخل ضعفاً اقتصادياً شديداً، الأمر الذي يحدُّ بدوره من قدرتها على الصمود والتكيف في سياق الكوارث. وتُظهر البيانات المستمدة من مرصد إطار سِنداي أن هذه المجموعة من البلدان تُبلغ عن خسائر اقتصادية مباشرة بفعل الكوارث تفوق المتوسط العالمي بكثير. والافتقار إلى إمكانية الحصول على التمويل وفقاً لمعدلات القابلية للتضرر والتعرض للأخطار وتقييمات المخاطر ما زال يعوق إحراز تقدّم في بناء القدرة على الصمود. والجهود المبذولة لتطبيق مبادئ البنية التحتية القادرة على الصمود، وتوسيم الميزانيات فيما يخصّ نفقات الحدّ من مخاطر الكوارث وبناء القدرات في مجال إدارة المخاطر أمور يمكن أن تسهم في تدعيم الحدّ من مخاطر الكوارث على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي.

رابعاً - الحدّ من مخاطر الكوارث في البلدان المتضررة من النزاعات والأزمات الإنسانية والنزوح

46 - بسبب الزيادات المتوقعة في نزوح الناس ومخاطر النزاعات من جراء تغيُّر المناخ، من الأهمية بمكان توسيع نطاق الحدّ من مخاطر الكوارث في العمل الإنساني. ويمكن للحدّ من مخاطر الكوارث أن يعزّز التعاون والتكامل على نطاق الأعمال الإنسانية والإنمائية وبناء السلام من خلال التحليل المشترك للمخاطر وتبادُل المعلومات، وتعزيز نُظم إدارة المخاطر، والاستخدام الفعّال للالتزامات والآليات المالية. وعلى الرغم من التحسينات التي طرأت على الفهم الشامل للعوامل المتعددة الأسباب الكامنة وراء القابلية للتضرر والطابع البنيوي للمخاطر في الأزمات الممتدة، لا يزال من الصعب بناء القدرة على الصمود في مناطق النزاعات والمناطق الخارجة من النزاعات.

47 - ويمكن أن يؤدي التكامل بين التمويل الإنساني والإنمائي وتمويل بناء السلام إلى تحسين قدرات التنبؤ بالتمويل بفضل الاتفاق عليه مسبقاً وإلى زيادة جودة الاستجابات وحُسن توقيتها. وقد وُظِّف المزيد من الاستثمارات في الإجراءات الاستباقية للأخطار المرتبطة بالمناخ، بما في ذلك التمويل المسبق وإجراءات التأهب. وبما أنّ صناديق التمويل الجماعي للأغراض الإنسانية تمثّل في الوقت الراهن أهمّ قنوات التمويل الاستباقي، يجب إيجاد فرص تكميلية تتيح للحكومات الحصول على التمويل المرتب مسبقا.

48 - وتتواصل حاليا الجهود لتعزيز التكامل والاتساق فيما بين البرامج الإنسانية والإنمائية، وفقاً للولاية المنوطة بكلٍّ منها. وتعمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على تعزيز فهم وتنفيذ التعاون بين العمل الإنساني والإنمائي وروابط هذا التعاون بإجراءات السلام[20]. وقد دعم مكتب الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث تحليلَ المخاطر المتعددة الأبعاد في التخطيط الإنساني[21] والإنمائي وتطبيق القائمة المرجعية

(20) Inter-Agency Standing Committee, "Advancing the humanitarian-development-peace nexus approach through IASC global clusters", 18 December 2023.

(21) United Nations Office for Disaster Risk Reduction, *Strengthening Risk Analysis for Humanitarian Planning: Integrating Disaster and Climate Risk in the Humanitarian Programme Cycle* (Geneva, 2023).

لتوسيع نطاق الحد من مخاطر الكوارث في العمل الإنساني[22] في عدد متزايد من العمليات الإنسانية والسياقات الهشة، بما في ذلك في إثيوبيا والسلفادور والسودان والصومال وغواتيمالا والكاميرون وهايتي وهندوراس واليمن بالتنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب تنسيق التنمية. وجرى تعزيز تحليل المخاطر والبرمجة الواعية بالمخاطر في البلدان التي نُفّذت فيها دورةُ البرامج الإنسانية. وقد أسفر ذلك، من بين أمور أخرى، عن وَضْع خطط للاحتياجات والاستجابة الإنسانية في إثيوبيا وجنوب السودان والصومال ونيجيريا واليمن، وهو ما يعكس التخطيط للإجراءات الاستباقية قبل حدوث صدمات محددة، فضلاً عن تحسين الاستعداد والتخطيط للاستجابة السريعة لاستباق الصدمات التي يمكن التنبؤ بها وللحدّ من الآثار الإنسانية. وفي هايتي، بُذلت جهود لتوسيع نطاق الحدّ من مخاطر الكوارث في العمل الإنساني، وذلك في التحليل القُطري المشترك، وفي تحليل الاحتياجات واستراتيجيات الاستجابة. وعُرضت مبررات التمويل الموسَّع النطاق للحدّ من مخاطر الكوارث في الحالات الإنسانية وحالات الأزمات من خلال دراسة تركّز على موزامبيق وجنوب السودان[23]، وصيغَ تقييم للمخاطر المتعلقة بالفيضانات والجفاف في النيجر، مع تحديد المخاطر الحرجة لتوجيه عملية اتخاذ القرار. وجرى أيضاً تقديم الدعم للسلطات المحلية في أوكرانيا في تطبيق تقييم سجل أداء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث لإنشاء خط أساس للقدرة على التعافي من الكوارث.

49 - ويشكل تعزيز سياسات واستراتيجيات الحدّ من مخاطر الكوارث مسألةً أساسية للحدّ من مخاطر النزوح في سياق الكوارث ودعم الحلول الدائمة للنزوح الناجم عن الكوارث من خلال التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والعابر للحدود والثنائي. وجارٍ حالياً تفعيل خطة عمل الأمين العام بشأن النزوح الداخلي[24]، فثمة 22 كياناً من كيانات الأمم المتحدة تعمل على النهوض بالالتزامات الـ 31 التي تمَّ التعهد بها من أجل تحقيق الأهداف المترابطة لتحسين الوقاية من النزوح الداخلي والاستجابة له وإيجاد حلول له، وجارٍ العمل أيضاً في 15 بلداً على سبيل التجربة. وقام الفريق العامل المعنيّ بالنزوح الناجم عن الكوارث في آسيا والمحيط الهادئ بتعزيز القدرة على الوقاية من النزوح الداخلي والتصدي له وإيجاد حلول دائمة له. وتواصِل كيانات الأمم المتحدة العمل مع الحكومات لإدماج اعتبارات النزوح الناجم عن الكوارث في أطر التأهب الوطنية والتخطيط للاستجابة. وتساعد المنظمة الدولية للهجرة البلدانَ على إدماج التنقل البشري في تخطيطها لتغيُّر المناخ، بما يتمشى مع الدليل التقني بشأن إدماج الروابط بين التنقل البشري وتغيُّر المناخ في عمليات التخطيط الوطنية ذات الصلة بتغيُّر المناخ[25]. وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات موسَّعة بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين لتعزيز قدرة الحكومات على فَهْم وإدماج النزوح الناجم عن الكوارث واعتبارات المخاطر المتصلة بذلك في إستراتيجيات الحدّ من مخاطر الكوارث، بما في ذلك من خلال إذكاء الوعي وتعزيز تنفيذ

(22) United Nations Office for Disaster Risk Reduction, “Checklist 2.0: Scaling up disaster risk reduction in humanitarian action”, 2021.

(23) United Nations Office for Disaster Risk Reduction, *Financing Disaster Risk Reduction in Humanitarian and Crisis Settings* (Geneva, 2023).

(24) متاح على الرابط التالي: https://www.un.org/en/content/action-agenda-on-internal-displacement/.

(25) متاح على الرابط التالي: https://unfccc.int/sites/default/files/resource/WIM_TEASER_6.pdf.

مجموعة المبادئ التوجيهية "تحويل الأقوال إلى أفعال" التي وضعها مكتب الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث والقائمة المرجعية للمجلس النرويجي للاجئين بشأن النزوح[26].

خامساً - تنسيق الحدّ من مخاطر الكوارث على نطاق منظومة الأمم المتحدة

50 - للتنسيق والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة أهميةٌ بالغة للنهوض بالدعم التقني المتعلق بالحدّ من مخاطر الكوارث والتكيُّف مع تغيُّر المناخ وبناء القدرة على الصمود، على أساس الاسترشاد بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها. وقد أُحرزَ تقدُّم فيما يتعلق بمؤشرات الخطة؛ فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد البلدان التي جرى تقديم الدعم لها في وضع أو تحديث الاستراتيجيات والخطط الوطنية و/أو المحلية للحدّ من مخاطر الكوارث من 50 بلداً في عام 2019 إلى 124 بلداً في عام 2023. ويسهم كلٌّ كيان بخبرته الفريدة. فعلى سبيل المثال، تدعم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وَضْعَ خطط واستراتيجيات ذات صلة للحد من مخاطر الكوارث في 60 بلداً وتنفيذ تدخلات على مستوى المزارع في عدد من البلدان، مثل أوغندا وباكستان ونيكاراغوا، ويعمل برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ ومركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل مع البلدان لتعزيز القدرات في مجال استخدام تكنولوجيات المعلومات الجغرافية المكانية من أجل القدرة على مواجهة الكوارث. وهناك مثال آخر وهو تفعيل المركز العالمي لإدارة الحرائق، وهو تعاون فيما بين الدول الأعضاء وعدة كيانات تابعة للأمم المتحدة للحدّ من الآثار السلبية لحرائق الغابات على سُبل العيش والمسطحات الطبيعية واستقرار المناخ العالمي.

51 - وفي عام 2023، اتفق فريق الإدارة العليا المعنيّ بالحدّ من مخاطر الكوارث لزيادة القدرة على الصمود على توصيات تكميلية[27] لتوجيه الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة استجابةً لاستعراض منتصف المدة لإطار سِنداي. وتتمحور التوصيات حول تعزيز إدارة المخاطر، بما في ذلك البرمجة القائمة على المعرفة بالمخاطر في الأعمال الإنمائية والإنسانية وأعمال السلام؛ ودعم جهود الاستثمار في الحدّ من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها؛ وتعزيز تدابير الحدّ من مخاطر الكوارث وتدابير التكيّف مع تغيُّر المناخ الشاملة للجميع والمراعية للمنظور الجنساني والمراعية لاحتياجات الأطفال؛ وتعظيم الجهود فيما يتعلق بنُظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة. وفي العام المقبل، من المتوقع أن تَمضي الكيانات قُدُماً في التنفيذ بما يتمشى مع المخرجات الحكومية الدولية ويتسق مع عناصر القدرة على الصمود في التوجيهات الصادرة على نطاق المنظومة، مثل إستراتيجية المياه والصرف الصحي على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي أُطلقت في تموز/يوليه 2024.

52 - ويجب أن يظل تعميم الحدّ من مخاطر الكوارث على الصعيد القُطري في صُلب جهود منظومة الأمم المتحدة. وتدمج جميع التحليلات القُطرية المشتركة الموضوعة وجميع أُطر عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الموقعة في عام 2023 عناصر الحدّ من مخاطر الكوارث، وترسّخ في سياق ذلك الحدَّ من مخاطر الكوارث بصفته شرطاً مسبقاً للتنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن 43 في المائة فقط من أطر التعاون

(26) Norwegian Refugee Council, "Addressing disaster displacement in disaster risk reduction: A checklist", 2020.

(27) متاح على الرابط التالي: www.undrr.org/publication/2030-recommendations-united-nations-senior-leadership-group-disaster-risk-reduction.

تتضمن مؤشراتٍ محدَّدة وقابلة للقياس تتعلق بدعم الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة للحدّ من مخاطر الكوارث على جميع المستويات وعلى نطاق مختلف القطاعات. وثمة حاجة واضحة إلى تعزيز النواتج والمؤشرات الملموسة لضمان أن تُفرز أطر التعاون دعما أكثر تنسيقاً وفعاليةً في مجال الحدّ من مخاطر الكوارث.

53 - ومن خلال المنصات التعاونية الإقليمية وائتلافاتها القائمة على القضايا، جرى أيضا تعزيز التنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة وشركائها لدعم البلدان. ويستهدف الحدَّ من مخاطر الكوارث في الوقت الراهن عددٌ من الائتلافات القائمة على القضايا، بما في ذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن بناء القدرة على الصمود، وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن تغيُّر المناخ والقدرة على الصمود، وكذلك مِن قبل فريق عمل مخصص للحدّ من مخاطر الكوارث في أوروبا ووسط آسيا. وقد أسفرَ هذا التعاون المشترك بين الوكالات عن توصيات ملموسة للعمل، مثل وضع مذكرة إحاطة إقليمية بشأن النوع الاجتماعي وتغيُّر المناخ والحدّ من مخاطر الكوارث في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي.

54 - وبالنظر إلى الأهمية الحاسمة للبيانات في اتخاذ القرارات الواعية بالمخاطر والتصدي للتحديات العالمية الكبرى، تحدّد استراتيجية مكتب الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث وخريطة طريقه المتعلقتين بالبيانات للفترة 2023-2027 الأدوار والفرص المتاحة للمكتب وشركائه والجهات المعنية بعمله لاستخدام البيانات في الحدّ من مخاطر الكوارث وخسائرها. وتحدّد الاستراتيجية مسارات لتعزيز حوكمة البيانات والوصول إليها وتحليلها وتطبيقها من أجل اتخاذ إجراءات واعية بالمخاطر لتعزيز مجمل منظومة بيانات الحدّ من مخاطر الكوارث، بطرق منها تسخير الجهود التعاونية على نطاق المنظومة باستخدام شبكات الممارسين الموجودة والنهج القائمة تحت مظلة استراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان: بتبصّر وتأثير ونزاهة، والإسهام في التحوُّل القائم على البيانات.

سادساً - إدماج نتائج استعراض منتصف المدة لإطار سِنداي في العمليات الحكومية الدولية الرئيسية

55 - جرى في استعراض منتصف المدة لإطار سِنداي الذي أُجري في عام 2023 تقييمُ التقدُّم المحرَز والتحديات المصادفة والممارسات الجيدة في التنفيذ، وتقدير مدى إدماج الحدّ من مخاطر الكوارث في عملية اتخاذ القرارات والاستثمارات. وسلّط الاستعراض الضوءَ على التحولات السياقية والقضايا الجديدة والناشئة وحدّد التجديدات التي طرأت على نُهج حوكمة المخاطر وإدارة المخاطر لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وأكدت الدول الأعضاء من جديد على الحاجة المُلحّة لاعتماد نهج مراعٍ للمخاطر إزاء التنمية المستدامة مع الإقرار بأوجُه التآزر مع المخرجات الحكومية الدولية الأخرى في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وبناء عليهِ، أوجدَ استعراض منتصف المدة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتقييم العالمي لاتفاق باريس، والمعالم البارزة في الأطر الحكومية الدولية الأخرى فرصاً لصَوْغ سياسات عالمية متسقة لإزالة النُّهج الانعزالية وتعظيم أوجُه التآزر بين مختلف صكوك الحوكمة، وأطر التمويل، وآليات التنسيق، ونُظم الرصد والتقييم. ومِن ثمّ فإنّ هذه العمليات تعزز نهجاً متعدد الأخطار ومتعدد القطاعات يتناول الأخطار الطبيعية والتي من صنع الإنسان، بما في ذلك الأخطار البيئية والتكنولوجية والبيولوجية.

56 - ويتطلب التنفيذ الكامل لخطة عام 2030 اتخاذَ إجراءات حاسمة لتطبيق نهج مراعٍ لمخاطر الكوارث إزاء التنمية المستدامة على جميع المستويات في السياسات والبرامج والاستثمارات في إطار نهج

وقائي أوسع نطاقاً وأكثر تمحوراً حول الإنسان. ويكمل أول تقييم عالمي لاتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ الأهمية المركزية لبيانات ومعلومات المخاطر لتوجيه عملية اتخاذ القرار؛ واتباع نهج متكامل في التخطيط؛ وتحسين نُظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة؛ وزيادة الاستثمار في النظم الإيكولوجية القادرة على الصمود والتنوع البيولوجي والمياه والغذاء والزراعة والبنية التحتية والمستوطنات البشرية؛ وازدياد الحاجة إلى التمويل المناخي من مصادر متنوعة لدعم الحدّ من مخاطر الكوارث والحصول على ذلك التمويل.

57 - وقد بُذلت جهودٌ خاصة خلال العام المنصرم لمواءمة تنفيذ إطار سِنداي مع خُطط العمل الأخرى، بما في ذلك إطار عمل كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وكذلك "الحفاظ على كلّ قطرة ماء: خطة للعمل من أجل المياه" ومبادئ بانكوك بشأن تنفيذ الجوانب الصحية من إطار سِنداي، وذلك لإرساء أساسٍ لتعزيز القدرة على الصمود والتنسيق. وتسهم هذه الروابط في دفع المزيد من الإجراءات الشاملة بشأن قدرة التنوع البيولوجي على الصمود، وسُبل العيش المستدامة والقادرة على الصمود، وتدابير التكيف المتقدمة، وزيادة القدرة على التكيف مع حالات الطوارئ الصحية والتأهب لها. ويسهم تطبيق الحلول القائمة على الطبيعة والنُّهج القائمة على النظم الإيكولوجية والقدرات التي تتيح اتخاذ إجراءات مبكرة واستباقية مدعومة بتنفيذ نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، في زيادة القدرة على الصمود في مواجهة كامل نطاق المخاطر المبينة في إطار سِنداي.

58 - ويهدف تعميم الحدّ من مخاطر الكوارث في الأطر القانونية والسياساتية الناشئة إلى تعزيز الاتساق وأوجه التآزر، لا سيما في المجالات المتعلقة بالبلدان التي تمرُّ بأوضاع خاصة، وحماية الأشخاص في حالة الكوارث، والتغيُّر التكنولوجي السريع، ووضع حدّ للتلوث البلاستيكي، ومعالجة آثار ارتفاع مستوى سطح البحر. ويكتسي تعزيز ثقافة الوقاية من الكوارث والقدرة على الصمود والمواطنة المسؤولة أهمية أساسية لحماية مصالح الأجيال الحالية والمقبلة. واتخاذ القرارات الطويل الأجل والواعي بالمخاطر، بما في ذلك ما يتعلق بالأحداث البطيئة الظهور، يمكّن البلدان من تحسين توقُّع الصدمات الكبرى والتأهب لها والتكيُّف معها، ومن إعطاء أولوية للاستثمارات التي تعزز القدرة على الصمود. ومع استمرار التقدم التكنولوجي في إتاحة فرص جديدة والتسبب في مخاطر جديدة، تبرز أهمية إدماج الحدّ من المخاطر في التكنولوجيات الناشئة والابتكار والرقمنة كمبدأ أساسي في التعاهد الرقمي العالمي والمخرجات الحكومية الدولية الأخرى. وبالمثل، تأخذ النُهج الشاملة للإدارة البيئية بعين الاعتبار قدرة النُّظم الإيكولوجية والمجتمعات على الصمود في مواجهة الأخطار والكوارث المتعلقة بأزمة الكوكب الثلاثية.

سابعاً - مبادرة نُظم الإنذار المبكر للجميع

59 - مبادرة نُظم الإنذار المبكر للجميع مكرَّسة لضمان التغطية الشاملة لنُظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة بحلول عام 2027. وتؤدي هذه المبادرة دوراً أساسياً في تحقيق العدل المناخي بما يتماشى مع اتفاق باريس وإطار عمل سِنداي وخطة عام 2030 من خلال زيادة القدرة على الصمود وتعزيز التأهب العالمي للكوارث وحالات الطوارئ. وتركز المبادرة على نهج بنيوي متكامل، بدءاً من المعلومات المتعلقة بمخاطر الكوارث إلى رصد الأخطار والتنبؤ بها، ونشر الإنذارات وتبليغها، والقدرة على الاستجابة للكوارث. ويشترك في قيادة هذه المبادرة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومكتب الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث،

بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وتستفيد المبادرة من الخبرة الواسعة التي يتقاسمها فريق استشاري مكرَّس.

60 - وأُحرزَ تقدُّم في معالجة الثغرات على الصعيد العالمي من أجل التعجيل بالتنفيذ في 30 بلداً قابلا للتضرر (خاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقلّ البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية). والعمل جارٍ حالياً على وَضْع الصيغة النهائية لمجموعة أدوات تنفيذ شاملة لتكون دليلاً مرجعياً لجميع البلدان وأصحاب المصلحة. وهي توفّر إرشاداتٍ تقنية قابلة للتكيف مع القدرات الحالية، وتستند إلى أفضل الممارسات من السنة الأولى للتنفيذ. وقد جرى إعداد عدة مجموعات من الأدوات والوثائق ذات المنحى الإرشادي[28] لتيسير دعم بدء التنفيذ على المستوى القُطري. ومن خلال لوحة متابعة[29] أُطلقت في كانون الأول/ديسمبر 2023، يجري تتبع التقدُّمَ المحرَز ومخصصات التمويل ومؤشرات الأداء الرئيسية، مما يعزز الشفافية وإمكانية الوصول إلى المعلومات. ويقدِّم التقرير المتعلق *بالوضع العالمي لنُظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة* تحليلاً مفصّلاً للحالة الراهنة لتغطية نُظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، وهذا التقرير هو أحد الموارد الأساسية لتشكيل قدرات الإنذار المبكر والنهوض بها على مستوى العالم.

61 - وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني والقيادة الوطنية أمران أساسيان للمبادرة الهادفة إلى كفالة التواؤم مع الأولويات الوطنية والتنسيق فيما بين أصحاب المصلحة، وتعظيم الاستفادة من الموارد، ومنها الموارد المحلية، وتشجيع الشراكات من أجل الاستدامة في الأجل الطويل. وأُحرز تقدُّم في 30 بلداً مستهدَفاً بالدعم الأولي، منها 21 بلداً قامت بتحديد الثغرات من خلال نَهْج متعدد أصحاب المصلحة، ووُضعت بالفعل تسع خرائط طريق وطنية لتوسيع نطاق العمل وتنسيقه. ومما يؤكد التزامَ البلدان المصادقةُ الرئاسية على خريطة الطريق الوطنية في ملديف، والمشاورات على الصعيد المحلي بقيادة الحكومة في طاجيكستان، وحلقة العمل المنسقة إقليمياً في المحيط الهادئ بشأن نُظم الإنذار المبكر الشاملة والخدمات المناخية الشاملة. وتسعى المبادرة أيضاً إلى تسخير الآليات الإقليمية القائمة، بما في ذلك النظام الأفريقي للإنذار المبكر والإجراءات المبكرة في مواجهة الأخطار المتعددة، ومبادرة التأهُّب لأحوال الطقس في المحيط الهادئ، ونظام وسط آسيا للإنذار المبكر والمعلومات المتبادلة بشأن أخطار الكوارث وحدوثها. وبالإضافة إلى ذلك، يقود برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرةَ الإنذار المبكر للبيئة لمعالجة الشواغل المتعلقة بمخاطر التلوث وتدهور النظم الإيكولوجية وما يمثّلانه من تهديدات للصحة العامة والاقتصاد، الأمر الذي يعزّز جهود الحدّ من مخاطر الكوارث والمخاطر البيئية والتنمية المستدامة في آنٍ معاً.

62 - وقد كانت تعبئة الموارد والتعاون عبر آليات التمويل القائمة (المساهمات الثنائية والمتعددة الأطراف والقطاع الخاص)، ولا سيما من المصادر المخصصة للبلدان التي تمرُّ بأوضاع خاصة، محور تركيز محدَّد خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وقد حشدت آليات التمويل الرئيسية، بما في ذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والصندوق الأخضر للمناخ ومرفق تمويل الرصد المنهجي، مواردَ مخصصة لتعزيز مبادرة الإنذار المبكر من أجل البيئة. وعززت المبادرة الشراكات مع القطاع الخاص، مثل شركة مايكروسوفت

(28) يشمل ذلك دليلاً عن المعرفة بالمخاطر، وورقة سياسة عامّة بشأن نُظم الإنذار المبكر والإجراءات المبكرة في السياقات الهشّة وسياقات النزاعات والعنف، و *Inclusive Early Warning Early Action: Checklist and Implementation Guide* (Geneva, United Nations Office for Disaster Risk Reduction, 2023).

(29) انظر https://wmo.int/site/early-warnings-all/early-warnings-all-dashboard.

والنظام العالمي للاتصالات المتنقلة ومنتدى تطوير التأمين والشركاء في صناعة الأقمار الصناعية، لنشر التكنولوجيات والحلول الأخرى لتعزيز كفاءة وفعالية نظم الإنذار المبكر.

63 - ونالت مبادرة الإنذار المبكر من أجل البيئة دعماً سياسياً واسعاً في عام 2023، بما في ذلك في مؤتمر القمة الأفريقي المعنيّ بالمناخ وذلك بإطلاق خطة عمل الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة للجميع لأفريقيا 2023-2027، مِن قِبل مجموعة العشرين مع الإقرار بها في الوثيقة الختامية التي اعتُمدت في عام 2023، وفي مؤتمر قمة الطموح المناخي، وفي الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ. وهدف الإنذارات المبكرة للجميع بحلول عام 2027 هو هدف معترف به بوصفه أحد أهداف التكيف العالمية بموجب الإطار العالمي للتكيف مع تغير المناخ للإمارات العربية المتحدة.

ثامناً - معالجة آثار ظاهرة النينيو من خلال اتخاذ إجراءات عالمية فعّالة

64 - ظاهرة النينيو/التذبذب الجنوبي هي أقوى تقلُّب من عام لآخر في النظام المناخي العالمي. وقد حدثت نوبات متزايدة الشدة من ظاهرة النينيو منذ خمسينيات القرن العشرين، وتشير بعض التحليلات إلى أن هذا الاتجاه قد يكون مرتبطاً بتغيُّر المناخ الناجم عن فعل الإنسان.

65 - وبلغت ظاهرة النينيو للفترة 2024/2023 ذروتها خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2023 إلى كانون الثاني/يناير 2024 كواحدة من أقوى خمس ظواهر نينيو على الإطلاق. وعلى الرغم من أنها ضعفت منذ ذلك الحين، إلا أن الانتقال كان تدريجياً ولا تزال بعض التأثيرات المناخية والإنسانية المرتبطة بها مستمرة مع احتمال الانتقال إلى ظاهرة النينيا، وهي مرحلة التبريد من النينيو/التذبذب الجنوبي، خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس 2024. وبينما يرتبط ارتفاع درجة الحرارة العالمية على المدى الطويل بارتفاع مستويات غازات الاحتباس الحراري الناجمة عن الأنشطة البشرية، فإنّ التحول من ظروف النينيا إلى النينيو في منتصف عام 2023 أسهمَ في الارتفاع السريع في درجات الحرارة. وسُجّلت أرقام قياسية جديدة لدرجات الحرارة الشهرية شهرياً من حزيران/يونيه 2023 إلى أيار/مايو 2024. كما سجل المتوسط العالمي لدرجات حرارة سطح البحر مستوى قياسياً مرتفعاً منذ شهر نيسان/أبريل. أما على اليابسة، فقد شهدت معظم المناطق موجات حرّ في عام 2023، وشهد بعضها جفافاً وأمطاراً غزيرة وفيضانات. وأدى انخفاض منسوب المياه إلى تقييد حركة المرور في قناة بنما ابتداءً من آب/أغسطس 2023 فصاعداً، ومن المرجح أن يزداد انعدام الأمن الغذائي في الجنوب الأفريقي حتى موسم الحصاد المقبل بسبب تلف المحاصيل على نطاق واسع.

66 - وتكتسي نظم الإنذار المبكر أهميةٌ محورية في عملية اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الظواهر الجوية والمناخية المتطرفة. وتقوم خلية التحليل العالمية لتيار النينيو/التذبذب الجنوبي، التي شُكِّلت برعاية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بإسداء المشورة في مجال الإنذار المبكر وتحديد البلدان الأكثر تعرضا للتضرر بالآثار الإنسانية المتصلة بنوبات النينيو/النينيا، وذلك لدعم التخطيط لاتخاذ إجراءات استباقية. ويُستخدم تحليل الظروف كأساس لعمليات تقييم المخاطر المناخية وتحديد البلدان المعرّضة لمخاطر كبيرة. ويقود الاستجابةَ الفعّالةَ للآثار الإنسانية المترتبة على الأزمة المناخية وظاهرة النينيو في البلدان الأكثر تعرضا للخطر منسّقُ الأزمة المناخية لمواجهة ظاهرتَيْ النينيو والنينيا، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمؤسسات المالية الدولية وشركاء آخرين. واتّخذ العديد من البلدان تدابير وقائية، لا سيما من خلال الإجراءات الاستباقية والمبكرة لإنقاذ الأرواح وسُبل العيش، وأطلق عدة شركاء خططاً للعمل المبكر لدعم البلدان ذات الأولوية العالية. وبحلول

أيار/مايو 2024، كان الصـــندوق المركزي لمواجهة الطوارئ قد خصّـــص 67,5 مليون دولار لدعم العمل المبكر والاستجابة المبكرة في البلدان الأكثر تضـرراً. وقام برنامج الأغذية العالمي بتفعيل إجراءات اسـتباقية في كلّ من بنغلاديش وبوروندي وزمبابوي والصـــومال وغواتيمالا وليســـوتو ومدغشـــقر وموزامبيق وهايتي اســـتجابةً لتوقعات ظاهرة النينيو في مطلع عام 2023، مع ترتيب 53 مليون دولار مســـبقاً للمناطق التي يُحتمل أن تتأثر في عام 2024.

67 - وعُقدت مناسـبة مواضـيعية مشـتركة بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصـادي والاجتماعي تناولت موضـوع "ظاهرة النينيو 2023-2024: إجراءات من أجل سـلامة الإنسـان والكوكب واسـتدامتهما وقدرتهما على الصمود". وقُدّمت عدة توصيات رئيسية لمعالجة الآثار المتعددة الأوجه لظاهرة النينيو. وجاء في مقدِّمة ذلك الحاجة المُلحّة إلى نُظم إنذار مبكر منسَّـقة وشـاملة للجميع لا يتخلَّف معها أيٌّ من المجتمعات المحلية عن الرَّكْب؛ وتعزيز بناء القدرات وتبادُل البيانات ونقل التكنولوجيا لتعزيز اســـتراتيجيات الحدّ من مخاطر الكوارث؛ وتعزيز التأهُّب للكوارث والتصـــدّي لها، بما في ذلك الإجراءات المبكرة والاســـتباقية؛ وتشـــجيع الشراكات الدولية؛ والاستثمار في بنية تحتية قادرة على الصمود للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وانصبَّ التركيز على إدماج القدرة على تحمُّل تغيُّر المناخ في الممارسات الزراعية وتعزيز المشاركة المجتمعية، لا سيما إشراك النساء والشباب، لبناء سُبل عيش مستدامة، وتأمين تمويل مرن واستباقي لسد الفجوة في تمويل مخاطر الكوارث. ويمكن للنهج الشـــمولي، الذي يجمع بين المعارف التقليدية والتنبؤات المتقدمة، أن يدعم الاســـتعدادات الفعّالة لمواجهة المخاطر المناخية المســـتقبلية. وتهدف هذه التدابير إلى إنشـاء إطار عمل متين للتخفيف من الآثار السـلبية لظاهرة النينيو وضـمان سـلامة السـكان المتضـررين واستدامة حياتهم.

تاسعاً - الاستنتاجات والتوصيات

68 - أُحرز تقدُّم كبير في تنفيذ إطار سِـــنداي بفضـــل تضـــافُر الجهود العالمية. فقد بذلت الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وأصـــحاب المصـــلحة جهوداً كبيرة لفهم المخاطر بشـكل أفضـــل من أجل تشـكيل مسارات مُفضية إلى التحوُّل لمنع المخاطر والحد منها وإدارتها. ومع ذلك، فإنّ تصاعُد وتيرة الكوارث وازدياد شدتها يُبطلان أثرَ التقدُّم المحرَز بشقّ الأنفس في مجال التنمية المستدامة ويهددان الرفاه الجماعي للمجتمع، وهو ما يشـير إلى ضـرورة تسـريع وتيرة التنفيذ. ولزيادة فهم العلاقات المتبادلة بين المخاطر الاقتصـــادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية والبيولوجية واتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن تلك العلاقات، لا بد من إعادة النظر في النُّهج التقليدية المتبعة إزاء المخاطر. ويجب إعطاءُ الأولوية للوقاية وتكثيفُ الجهود الرامية للحدّ من مخاطر الكوارث وتحسين القدرة على الصمود وإدماج تلك الجهود في مختلف القطاعات وعلى المستويات كافةً لحماية مكاسب التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمقبلة. وعمل المنظمات الإنسانية ضروري للتأهب للكوارث والاستجابة لها، وإنقاذ الأرواح، وحماية سبل العيش، وتعزيز القدرة على الصمود.

69 - وتمثل السنوات الستّ المقبلة فرصـةً لتوسـيع نطاق الشراكات وتمتينها من أجل الترويج لنهج مراعٍ لمخاطر الكوارث في التنمية المستدامة على الصُّـعد كافةً. ويتطلب إطار سِنداي، باعتباره جزءا لا يتجزأ من خطة عام 2030، التزاماً سياسياً أكبر لتمام تعميم الحدّ من مخاطر الكوارث وضمان اتساق السياسات على نطاق الخُطط والأطر والاتفاقات على جميع المستويات.

70 - وهياكل الحوكمة الحالية غير ملائمة للغرض المنشود منها في الحدّ من المخاطر وبناء القدرة على الصمود. فعملية اتخاذ القرارات الواعية بالمخاطر تعوقها القيودُ المفروضة على إدارة مخاطر الكوارث القائمة على الأدلة؛ وعدم كفاية الحصول على البيانات ومعلومات المخاطر وتطبيقها؛ والتركيز على الأجل القصير؛ والعزلة المؤسسية والقطاعية التي تحد من الاتساق والتنسيق؛ والافتقار إلى أُطر تشريعية وتنظيمية. وتحسين حوكمة المخاطر أمر أساسي للاستقرار العالمي والوطني لأنّ تكبُّد الآثار لا يكون بطريقة متشابهة، الأمر الذي يفاقم عدم المساواة. وتمثّل المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والشاملة للجميع وتطبيق مبدأي المسؤولية الجماعية والتماسك الاجتماعي حجرَ الزاوية في بناء القدرة على الصمود وترسيخ ثقافة الوقاية من الكوارث.

71 - وفي مواجهة تعاظم الصدمات والضغوط وتعمُّق أوجُه الضعف واتساع نطاق أوجُه عدم المساواة، يمكن أن يؤدي تدعيم نُظم بيانات الكوارث في البلدان إلى معالجة الثغرات الحرجة في البيانات. وفهم التأثيرات التفاضلية من خلال تصنيف البيانات بالطريقة المناسبة، وتقييم أوجُه الضعف وتحديد إمكانية التعرض أمور يمكن أن تحوّل البيانات إلى إجراءات مجدية. وسيؤدي استخدام نظام التتبع الجديد للأحداث الخطرة والخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث إلى توسيع نطاق توافُر البيانات والوصول إليها وتعزيز التنسيق على الصعيدين الوطني والمحلي. كذلك يمكن أن يؤدي تفعيل شبكة سانتياغو بشأن الخسائر والأضرار إلى حَفْز المساعدة التقنية المطلوبة وتيسيرها.

72 - وما زال عدم كفاية التمويل للحدّ من مخاطر الكوارث وعدم كفاية الاستثمارات في بناء القدرة على الصمود أحدَ أكبر العوائق أمام تنفيذ إطار سِنداي. وينبغي تعزيز التمويل العام بأموال وطنية مخصصة، وباستراتيجيات للتمويل، وميزنة مراعية للمخاطر في كافة القطاعات وعلى جميع المستويات. وتحقيق الاتساق بين الحدّ من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغيُّر المناخ، من خلال أُطر التمويل الوطنية المتكاملة وغيرها، يمكن أن يقود إلى تحرير الموارد وتعزيز فعالية استخدامها. ومن شأن التحليل الشامل لمردودية تكاليف الاستثمار في الحدّ من مخاطر الكوارث أن يعزّز قاعدة الأدلة للنهوض بالوقاية والتأهب. ويمكن لبناء القدرة على الصمود أن يَلقى دعما من تحديد الاستثمارات الداعمة للقدرة على الصمود تحديداً منهجياً والعمل عن كثب مع المؤسسات المالية والقطاع الخاص لتوسيع نطاق الاستثمارات وإزالة مخاطرها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز قدرة الحكومات المحلية على تطوير المشاريع وتحديد المقترحات يمكن أن يجذب الموارد للاستثمارات التي تعزز القدرة على الصمود. كما يمكن أن يؤدي نشر استراتيجيات مبتكرة في الحوكمة والأطر التنظيمية وتنفيذ المشاريع إلى تعزيز المزيد من الاستثمارات في البنية التحتية القادرة على الصمود. ويتيح المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية القادم فرصةً لمواءمة تدفقات وسياسات التمويل العالمية لمواجهة التحديات الراهنة في سبيل تمويل الحدّ من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الحجم والنفاذ والقدرة على التنبؤ والاستدامة، بما يكفل التوجه مستقبلا نحو الوقاية وبناء القدرة على الصمود.

73 - وقد أُحرزَ تقدُّم في مبادرة الأمين العام لنُظم الإنذار المبكر للجميع من حيث وضع خرائط طريق وطنية ولَبِناتها الأساسية لنشر نُظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة. وسيكون الحفاظ على الزخم السياسي وتسريع التنفيذ أمراً حاسماً في الوقت الذي تعمل فيه البلدان على تحقيق التغطية الشاملة. ويكتسي تعزيز الشراكات والالتزامات المالية أهمية أساسية لتوسيع نطاق المبادرة وضمان التغطية الشاملة لنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة بحلول عام 2027. وسيقوم مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ في دورته التاسعة والعشرين، في باكو في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، والمنتدى الأول لأصحاب

المصـــلحة المتعددين بشـــأن مبادرة نظم الإنذار المبكر للجميع، المزمع عقده في حزيران/يونيه 2025، بتقييم التقدُّم المحرَز وتبادل الممارسات الجيدة وتعزيز وبناء شراكات جديدة.

74 - وأكثر المستفيدين من تطبيق نَهْج واعٍ بالمخاطر إزاء التنمية هي مجموعات البلدان الأكثر ضعفاً، بما في ذلك أقلّ البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتدعم خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج العمل الجديد المرتقب للبلدان النامية غير الساحلية، وكذلك التنفيذ الجاري للجوانب المتعلقة بالقدرة على الصمود من برنامج عمل الدوحة لصالح أقلّ البلدان نمواً، اتباع نهج متكامل إزاء الحدّ من مخاطر الكوارث والعمل المناخي والتنمية المستدامة.

75 - ويوفر الحدّ من مخاطر الكوارث منظوراً استشرافياً وقائياً وواعياً بالمخاطر من أجل اتخاذ إجراءات متكاملة ومتسقة في مجالات العمل الإنساني والإنمائي وبناء السلام لدعم القدرة على مواجهة الكوارث، وفقاً للولايات ذات الصلة. ويجب الاستفادة من الفرص المتاحة لتحسين الربط بين إجراءات الحدّ من مخاطر الكوارث وبناء السلام في مجالات تحليل المخاطر والبرمجة والتمويل. ومن شأن العمل في هذه المجالات أن يسمح باستمرار التعلُّم بين المجتمعات ويعزز الأدلة على النهج الناجحة. وقد ثبت أن زيادة التمويل للإجراءات الاستباقية، إلى جانب تحسين القدرة على التنبؤ، يقلّلان من آثار الكوارث، الأمر الذي يتيح تقليل الخسائر البشرية والاقتصادية وسرعة التعافي وإعادة التأهيل.

76 - ويستلزم تزايد شدّة وتواتر ظواهر النينيو والنينيا استجابةً عالميةً شاملةً ومنسقةً للتخفيف من تأثيرها على فئات السكان والنظم الإيكولوجية الضعيفة. والتعاون الدولي أمر بالغ الأهمية لتبادل الممارسات الجيدة والبيانات والتكنولوجيات من أجل الاستعداد والاستجابة بشكل أفضل. والاستثمارات في البنية التحتية القادرة على الصمود وآليات التمويل الاستباقي وبناء القدرات ضروريةٌ للحدّ من مخاطر الكوارث والاحتياجات الإنسانية وتعزيز التنمية المستدامة. وبإمكان الأدوات المالية المبتكرة وزيادة التمويل، إلى جانب البحث العلمي والمعارف التقليدية والحلول المبتكرة، دعمُ وبناء قدرات التكيُّف وحماية المجتمعات المحلية من الأحداث المتعلقة بظاهرتَيْ النينيو والنينيا.

77 - وتقوم منظومة الأمم المتحدة حاليا بمواءمة جهودها لدعم الدول الأعضاء من خلال تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها وتوصيات فريق الإدارة العليا المعنيّ بالحدّ من مخاطر الكوارث لزيادة القدرة على الصمود. ويتولى مكتب الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث دوراً مركزياً في توفير الدعم التقني للبلدان لتنفيذ إطار سِنداي ورصده دعماً لنَهْج التنمية القائم على الوعي بالمخاطر. ويتطلب تنفيذ إطار سِنداي ومتابعته واستعراضه زيادة في حجم التمويل وإمكانية التنبؤ به وحُسْن توقيته.

78 - ويمثل مؤتمر القمة المعنيّ بالمستقبل في أيلول/سبتمبر 2024 فرصةً مهمةً لتجديد وتسريع الالتزام بتحسين الوقاية من المخاطر العالمية والتأهب لها وإدارتها، بوسائل منها تعزيز القدرات على الاستشراف الاستراتيجي والدراية المستقبلية. ويمكن للإصدار القادم من *تقرير التقييم العالمي بشأن الحدّ من مخاطر الكوارث* وكذلك *تقرير المخاطر العالمية 2024* الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أن يُثْريا المناقشات الاستراتيجية بشأن الأسباب الجذرية للمخاطر البنيوية التي تواجه النظامَ المتعدد الأطراف وقدرته على التصدي لها والعوامل المحرّكة لتلك المخاطر وترابطاتها. ويمكن أن يساعد ميثاقُ المستقبل والتعاهد الرقمي العالمي وإعلانُ الأجيال المقبلة، من بين أمور أخرى، على النهوض بخطة الوقاية من المخاطر والقدرة على

الصمود من خلال التوجيهات السياساتية لمعالجة المخاطر والكوارث المترابطة والمركبة التي ما برحت تفاقم أوجُه عدم المساواة، وكذلك لتمكين النظام المتعدد الأطراف من مواجهة النطاق الواسع للمخاطر المتطورة، وتطبيق تدابير تؤسّس الوقاية والقدرة على الصمود.

79 - وستقوم اجتماعات منصة التعاون الإقليمي التي ستُعقد في الجبل الأسود والفلبين والكويت وناميبيا، والاجتماع الوزاري في سانت كيتس ونيفيس في عام 2024، والاجتماع الثامن للمنتدى العالمي للحدّ من مخاطر الكوارث الذي سيُعقد في سويسرا في عام 2025، بتقييم التقدّم المحرَز في النهوض بالدعوات إلى العمل المبينة في استعراض منتصف المدة لإطار سِنداي. ومن المتوقع أن توفر هذه الاجتماعات الإرشادات وتعزز الالتزام بتسريع التنفيذ وإقامة الشراكات للنهوض بخطة الحدّ من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود.

80 - **ويُوصىَ بما يلي:**

(أ) **أن تقوم الدول الأعضاء بتسريع وتيرة إحراز التقدُّم نحو تعزيز حوكمة الحدّ من مخاطر الكوارث، لأغراض منها تصنيف البيانات، وتعزيز آليات التنسيق المتعدد القطاعات والمشترك بين المؤسسات على كل من الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي، والإشراف على وضع ورصد وتمويل واستعراض الاستراتيجيات والتشريعات والأُطر التنظيمية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث؛**

(ب) **أن تقوم الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية العامة ومنظومة الأمم المتحدة بإدماج الحدّ من مخاطر الكوارث بشكل أفضل في عملية اتخاذ القرارات، مع تقييم أكثر شفافية بشأن التعرُّض للمخاطر المرتبطة بالكوارث وإدارتها، وبالسعي إلى استخدام أدوات ومنتجات مالية، مثل التمويل المختلط، وبنود الديون السيادية المشروطة بالحالة، ومبادلات الديون المناخية، وسندات القدرة على الصمود، وصناديق الاستثمار ذي الأثر الاجتماعي، وآليات التأمين؛**

(ج) **أن تنظرَ الدول الأعضاء في توسيع نطاق الوصول إلى التمويل للتمكين من اتباع نهج أكثر اتساقاً إزاء التكيف مع تغيُّر المناخ والحدّ من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة، من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة وغيرها؛**

(د) **أن تعطيَ الدول الأعضاء والشركاء وأصحاب المصلحة الأولوية لتعزيز القدرة على الصمود لدى تطوير نظم البنية التحتية الحالية وإنشاء المشاريع المستقبلية من خلال مراعاة مبادئ البنية التحتية القادرة على الصمود، وإجراء اختبارات الإجهاد الروتينية، والاستثمار في القدرات الوطنية والمحلية لتشغيل وصيانة نُظم البنية التحتية؛**

(هـ) **أن تعمل الدول الأعضاء على توسيع نطاق نظم الإنذار المبكر الخاصة بها من خلال الاستفادة من البرامج وتدفقات التمويل والشراكات القائمة، فضلاً عن الموارد والقدرات الجديدة التي يتم حشدها من خلال مبادرة نظم الإنذار المبكر للجميع؛**

(و) **أن تدرجَ الدول الأعضاء التأهب للآثار المتعاقبة المرتبطة بظاهرة النينيو/التذبذب الجنوبي والحدّ من تلك الآثار في الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحدّ من مخاطر الكوارث المتعددة الأخطار، بطرق منها وضع تنبؤات قائمة على التأثيرات ومحددة القطاعات مرتبطة بالعمل الاستباقي والمبكر، والاستشراف الاستراتيجي والرصد الإحصائي المعزز؛**

(ز) أن تنظر الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص في توسيع نطاق تمويل النهج الاستباقية، بوسائل منها صناديق التمويل الجماعي للأغراض الإنسانية، وتمويل التنمية وتغير المناخ، وجعل تمويل الإجراءات الاستباقية أيسر منالا وأقل تكلفة وأكثر توافرا، لا سيما على الصعيد المحلي؛

(ح) أن تقوم الدول الأعضاء بتعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولا سيما لأقلّ البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحدياتٍ محدّدةً، من أجل تنفيذ إطار سِنداي، مع ضمان أن تكون برامج المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف واعية بالمخاطر ومتوافقة مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث؛

(ط) أن تشارك الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات العلمية والأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة مشاركةً نشطةً في اجتماع المنتدى العالمي للحدّ من مخاطر الكوارث في حزيران/يونيه 2025، بمشاركة على أعلى مستوى ممكن في جميع القطاعات ذات الصلة؛

(ي) أن تنظرَ الدول الأعضاء في زيادة المساهمات المالية في الصندوق الاستئماني للحدّ من الكوارث ومكتب الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث لدعم البلدان في الجهود التي تبذلها لإدارة مخاطر الكوارث والحدّ من هذه المخاطر ولتنفيذ إطار سِنداي، ولدعم تنفيذ الدعوات إلى العمل المبينة في استعراض منتصف المدة للإطار.